

مصالح حفظ التراث الأثري المبني في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962م)

الباحثة زينب خطاب د. قاده لبنر
جامعة نلمسان

ملخص:

مصطلح التراث يشمل أن تورث الأسلاف للأجيال اللاحقة إرثا تكون مسؤولة عليه، من حقها التصرف فيه دون المساس به. لأنه يحمل صبغة العالمية أو ما يصطلح عليه لدى الهيئات الدولية بالإنسانية في الوقت الراهن، ينقسم التراث حسب المختصين إلى مادي ومعنوي، فالمادي يركز على كل ما خلفه الإنسان من آثار ثابتة كانت أو منقولة، وما يلاحظ على الأخير انه يعاني من عدة عوامل تساهم في اندثاره واختفائه، أهمها العامل البشري إما متعمدا وخاصة ما نتج عن الحروب والحركة التعميرية الحديثة، أو غير متعمد ممثل ما ينتج عن عمليات التدخل الخاطئة، أو التركيز على آثار حقبة تاريخية على حساب أخرى، لهذا السبب أو ذاك تسعى الأمم والدول جاهدة للحفاظ على موروثها المادي باستحداث المؤسسات وسن القوانين وخاصة الدول المتقدمة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القرن التاسع عشر، من بينها فرنسا التي اعتبرت من بين الرواد في مجال الحفاظ على التراث المادي بانتهاج سياسة محكمة في هذا المجال، كما طبقت هذه السياسة على مستعمراتها وخاصة الجزائر، فما هي نتائج هذه السياسة على التراث الجزائري المبني، هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المقال بإتباع أهم المؤسسات الناشطة في حماية التراث خلال الفترة الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: التراث المبني - الحفاظ - فرنسا - الجزائر .

Abstract:

The concept of 'Heritage' implies that ancestors leave to future generations a legacy for which they must be responsible. This inheritance can be used without being modified as it is considered an international heritage. According to specialists, there are two types of heritage: material and moral. The material heritage focuses on what has man left as removable or fixed ruins. It has been found that the latter is affected by several factors that contribute to its degradation and extinction. Among these factors is the human factor directly caused by wars and modern urbanization, and indirect factors caused by inadequate human intervention, or his focus on ruins of one historical period at the expense of another. For this reason or the other, countries try to preserve their material heritage by creating institutions and establishing laws, especially the developed countries during this economic and political revolution of the 19th century. Among these countries is France which considers itself a pioneer in the preservation of material heritage, adopting an adequate approach in this field. France has also applied this approach to its settlements, particularly Algeria. What are, therefore, the results of this approach on the Algerian constructed heritage. This is what we will try to answer in this article by pursuing the most important companies that are involved in the heritage preservation during the colonial period.

Key words : Constructed Heritage – Preservation - France – Algeria .

مقدمة:

عُرف الإنسان منذ القدم بسعيه للحفاظ على مخلفات أسلافه ليتدرج في هذا السعي من الحفاظ على الأشياء البسيطة الشخصية التي ترمز لمن خلفها ومناقبه، إلى الحفاظ على مخلفات المجتمعات والأمم كالمعالم والصروح التي بنيت إما لتخليد ذكرى ما، أو ملك من الملوك ، إلى أن وصل الأمر إلى الخروج بمفهوم مستقل لهذا السعي بحفاظ الأمم على تراثها وخاصة المبني، ليترجم على أرض الواقع بالمؤسسات

والشخصيات المهمة والباحثة، وحتى القوانين التي سنت لهذا الغرض من طرف الحكومات، ولعل المجتمع الفرنسي من بين المجتمعات السبّاقة في هذا المسار، فقد بدأت فكرة حماية وصيانة التراث المبني في الثقافة الفرنسية منذ القرن السادس عشر وذلك مع أفكار وأبحاث مجموعة من المثقفين الفرنسيين التي حثت على الاهتمام بالتراث الوطني، من بين هؤلاء جامع التحف والمختص في علم الأنساب فرونسوا دو جينيور (1642-1715م)، فقد قام بجمع مجموعة كبيرة من الرسومات التي تبرز الكثير من المعالم المبنية في فرنسا، جمعت في ما بعد في كتاب ونشرت سنة 1784 تحت عنوان "رحلة خلافة في فرنسا"¹.

هذا ما تعلق بالسياسة المنتهجة محليا في فرنسا وما أبدته السلطات في تلك الفترة من اهتمام بالحفاظ على موروثها الثقافي المادي، تماشيا مع الظروف السياسية الفرنسية، وخاصة أن فرنسا شهدت تغييرا جذريا في نظام الحكم نتج عنه تغير كبير في التفكير لدى المنظومة الشعبية، وزاد من خلاله تعلق الفرد بمجتمعه وبأرضه بناء على هوية تاريخية، جسدها المخلفات المادية بمختلف أشكالها، إضافة إلى الحاجة الاقتصادية للثروات الموجودة خارج القطر الفرنسي، إذ حاولت فرنسا البحث عنها في دول أخرى لعل أبرزها الجزائر المشتهرة بخيراتها في تلك الفترة، مع العلم أن الأخيرة كانت الممول الرئيس لها بمختلف ثرواتها، من هذا المنطلق بعد أن أصبحت الجزائر تحت طائلة الاستعمار الفرنسي، هل انتهجت السلطات الفرنسية نفس السياسة في حماية التراث المبني، وهل حافظت على أصالته من خلال المصالح التي تعاقبت على تسيير واستغلال هذا التراث؟

تطور فكرة الحفاظ على التراث المبني في فرنسا:

كانت فترة الثورة الفرنسية ما بين 1789 و1799م ملهمة للعديد من مثقفي تلك الفترة لمحاولة الحفاظ على تراث الدولة وتحولت حركات جمع التحف إلى حركات حفاظ عليها من الضياع، على رأسهم ألكسندر لونوار مؤسس متحف الآثار الفرنسية سنة 1795م²، بالإضافة إلى قيام العديد من الاحتجاجات ضد تدمير المعالم التاريخية فقد نشر فيكتور هوغو في عام 1825م، أول كتيب في هذا الصدد بعنوان "على تدمير الآثار في فرنسا" الذي ندد باختفاء آثار العصور الوسطى، ليعيد نداءه في كتيب آخر سنة 1832 بعنوان "حرب على المخربين"³، وبهذا تكون الثورة الفرنسية من أهم محفزات هذه الفئة من المجتمع للتحرك ووضع البوادر الأولى في طريق الحفاظ على التراث الوطني الفرنسي⁴.

وعلى الرغم من سلبية فترة الثورة الفرنسية المتمثلة في التدمير والتخريب إلا أنها جاءت بأفكار ايجابية والمتمثلة في ظهور أولى القرارات المتخذة في سبيل حماية التراث⁵، ففي عام 1790 أنشأت الجمعية التأسيسية للجنة الآثار، المسؤولة عن وضع الإرشادات الأولى بشأن المخزون والحفاظ على الأعمال الفنية، هذه اللجنة استبدلت سنة 1793 بلجنة الفنون المؤقتة⁶، وكذا ظهور الشخصيات الجادة في مجال الاهتمام بالتراث والآثار على رأسهم ألكسندر لونوار كما سبق الذكر، فقد قام الأخير بجهود كبيرة في سبيل إنقاذ ما تبقى من الآثار، ولقي المساندة من نابليون الأمر الذي نلحظه في بعض القوانين التي تقضي بعقوبة كل مخرب للآثار⁷، منها القانون المؤرخ يوم 16 سبتمبر 1792م من قبل اللجنة التأسيسية والذي نص على الحفاظ على كل ما له علاقة بالتراث والآثار من الحركات الثورية التي عرفت في تلك الفترة والتي دعت إلى

تدمير كل ما له علاقة بالنظام السابق، جاء بعده القرار المؤرخ يوم 4 جوان 1793م والقاضي بمعاينة كل من يقوم بتخريب المعالم والآثار بحيث قد تصل العقوبة إلى سنتين من السجن⁸. وقد خرجت سنة 1841 بأربعة مراسيم كانت بمثابة النواة الأولى لحماية المعالم التاريخية، حيث سن أول قانون صريح لتصنيف وحماية المعالم التاريخية بتاريخ 30 مارس 1887م، لتتوالى بعدها مجموعة من القوانين منها المشرع الفرنسي في هذا السياق، لعل أهمها القانون الذي سن في 31 ديسمبر 1913م الخاص بجرد وتصنيف المعالم التاريخية وكان بمثابة الأساس للقانون الفرنسي لحماية المعالم التاريخية وترميمها⁹، وكذا قانون 2 ماي 1930 الخاص بحماية المعالم التاريخية، وقانون 4 أوت 1962م الخاص بالقطاعات المحمية¹⁰.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة للحماية للتراث الفرنسي، منها الخطوة الأولى من نوعها التي أقدم عليها الوزير الأول آنذاك فرونسا قيزو والمتمثلة في تسخير ميزانية للمعالم التاريخية¹¹، إلا أن الانطلاقة الحقيقية لسياسة واضحة في هذا السياق كانت سنة 1830م، والفضل في إبراز أهمية المحافظة على التراث الفرنسي تعود إلى نفس الوزير الذي قام باستحداث منصب مفتش عام للمعالم التاريخية، مقترحا لهذا المنصب لودوفيك فيتيه ليغادره سنة 1834 ليخلفه بروسبيه ميريميه لشغل المنصب إلى غاية سنة 1860م، الذي كرس كل وقته ومجهوده لهذه المهنة فهو لم يقم بأي عمل من أعمال الترميم أو الصيانة أو الإصلاح لأي معلم تاريخي بدون إجراء بحث معمق حول تاريخ وعمارة المعلم¹².

ولمساعدة ميريمي في مهامه قام الوزير الأول قيزو بإنشاء لجنة المعالم التاريخية بتاريخ 29 سبتمبر 1837 برئاسة جون فاتو مستشار دولة وأعضاؤها الكاتب ازيدور تايلور وعالم الآثار اوغوست لوبغيفوس و المهندسان المعماريان اوغوستين كاغيستي وفيليكس دوين والكونت اناتول دو مونتيسكيو - فيرنزك رجل سياسي، وبروسي ميرمي الذي شغل منصب سكرتير اللجنة، وفي سنة 1840م نشرت هذه اللجنة أول قائمة تحتوي على 934 معلم وقد اعتمدت اللجنة في سنواتها الأولى على المهندسين المعماريين المحليين للقيام بعمليات الترميم حتى سنة 1840م قامت اللجنة باستدعاء مهندسين معماريين متخصصين من العاصمة باريس للاستفادة من خبراتهم بدلا من الاقتصار على المهندسين المحليين، من بين هؤلاء المهندس المعماري فيولي لوديك المشهور بأعمال الترميم التي قام بها¹³.

هيئات حفظ التراث الأثري في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)

أعطت السلطات الفرنسية اهتماما خاصا للآثار في الجزائر وذلك منذ السنوات الأولى لدخول قواتها لأرض الجزائر، فقد كان حقا خصبا للأبحاث والاكتشافات الأثرية، وكان من بين الأوائل الذين دخلوا إلى الجزائر في الحملات الاستعمارية هم المهتمون بمجال الآثار والمهندسين، الأمر الذي ساهم كثيرا في عمليات الرفع الطبوغرافي وعمليات التنقيب والترميم التي أجريت في وقت لاحق¹⁴، والملاحظ في الفترة الأولى من هذه الأبحاث أنها ركزت على الآثار الرومانية بالدرجة الأولى، منها ما نشره الباحث لوترون حول قوس النصر بتبسة في المجلة الأثرية سنة 1847¹⁵، كما تم استحداث هيئات ومصالح تقوم بتسيير التراث المبني جاء ترتيبها التاريخي كالتالي:

أ. مصلحة الجسور والطرق:

تم استحداث مصلحة الجسور والطرق من طرف الإدارة الفرنسية في الجزائر العاصمة بداية من 7 أكتوبر 1831م، على اثر النظرة الاستعمارية حول إعادة تخطيط المدن الجزائرية تماشياً مع الثقافة الأوروبية مستهدفة جلب عدد كبير من المعمرين¹⁶.

تتكون المصلحة إدارياً من :

- مهندس رئيسي له خبرة ميدانية وتجربة خولت له الحصول على أعلى درجات الهندسة المدنية دوره إدارة المشاريع التابعة للمصلحة.

- مهندسان مدنيان يعملان تحت تصرف المهندس الرئيسي دورهما التنسيق بين الإدارة والأعمال الميدانية.

- مهندسان من الدرجة الثانية، ومهندسان آخرا من الدرجة الثالثة.

- أمين عام مكلف بالمحاسبة، منسق وكاتب عام، رسام.

تم إنشاء فرع لمصلحة الجسور والطرق بمدينة وهران في شهر أبريل من سنة 1832م¹⁷، تحت إدارة المهندس بيزيرا¹⁸، وكمرحلة أولى أوكل لهذا الفرع مهمة التنسيق مع الإدارة المركزية والسهر على تجسيد المشاريع الخاصة بالجسور والطرق، ثم تم تعميم المصلحة على كبريات المدن الجزائرية مثل عنابة سنة 1833م.

وعلى الرغم من الطابع العسكري الذي ميز الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي، إلا أن السلطات الفرنسية لاحظت ومنذ السنوات الأولى لدخولها الجزائر الإعانة الإستراتيجية والسياسية التي يمكن استخراجها من التراث الجزائري¹⁹، فقد اقترح المارشال سول الانطلاق في مشروع الاستكشاف العلمي للجزائر سنة 1833م²⁰، وبالفعل جسد الضباط الفرنسيون هذه المهمة في منشوراتهم التي أصدرت في هذا الموضوع منها "رحلة في إيالة الجزائر" والتي نشرها الكابيتان روزي سنة 1832م²¹.

ثم تلاه الكابيتان دي كزيفوري ونشر في نفس السياق كتابا بعنوان "أمارات التاريخ في الجزائر" سنة 1838م²²، بالإضافة إلى الكابيتان أزيما الذي قام بنسخ الكتابات اللاتينية التي كانت تصادفهم خلال الحملة ونشر العديد منها في صحيفة العلماء سنة 1837م .

وللقيام بتدوين كل ما يصادف الجيش خلال حملاته من معالم وآثار وأشياء فنية، قام الجنرال دانريمون بتشكيل لجنة عسكرية مختصة في هذا المجال تضم إلى جانب الضباط العسكريين مدنيين منهم أديان بيريروجر الذي قدم إلى الجزائر بطلب من الجنرال كلوزيل متخذا إياه كاتباً خاصاً له ، ليكلف بعدها بشؤون المكتبة والآثار، وبالنظر إلى كثرة الآثار في القطر الجزائري تم التوسيع في عضوية اللجنة للتناسب مع حجم المهمة سنة 1839م، لتضم مختصين في الطبوغرافيا وعلم الخرائط أمثال كاريت²³.

ولعل أبرز اسمين التحقا باللجنة هما أولا الرسام أدولف دولامار الذي كان ضابطاً في الجيش اشتهر بمهارته العالية في الرسم، استدعي للقيام بمهمة الرسم والرفع الفني للمعالم الأثرية ذات القيمة الفنية، والثاني المهندس المعماري أمابل رافوازي الذي استدعي بسبب شهرته في مجال الرفع المعماري، والخبرة التي اكتسبها من

خلال مشاركته في أعمال علمية في المجال منذ سنة 1829م، وقد ساهما كثيرا في حملة الاستكشاف العلمي للجزائر.

والملاحظ في أعمال تلك الفترة هو التركيز على محاولة المحافظة على الآثار الرومانية بالدرجة الأولى وذلك لتعزيز واقع وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر بمبدأ استرجاع ممتلكات الأجداد، من هذا المنطلق كان اهتمام إدارة الاحتلال الفرنسي بكل ما له علاقة بالفترة الرومانية على حساب بقية الفترات التاريخية الأخرى وخاصة استكشاف كل المواقع والآثار الرومانية لجردها والمحافظة عليها²⁴.

إلا أن المنطق يقول أن الآثار هي رصيد وموروث إنساني مشترك دون إحداث التمييز بين مخلفات الحضارات الإنسانية، إضافة إلى أن تاريخ شمال إفريقيا مرتبط بنسبة كبيرة بالفترة الإسلامية التي أغفلتها سلطات الاحتلال من حيث الحماية والمحافظة، إذا استثنينا الموضوعية في التعامل مع بعض المواقع والمعالم التي تعود إلى الفترة الإسلامية، والتي أملت الضرورة والحاجة الملحة الميدانية إما بسبب القيمة التاريخية أو القيمة المعنوية لدى أهل المنطقة لهذه المعالم.

يختص عمل مصلحة الجسور والطرق داخل الأقاليم المدنية، أي أنه تابع للإدارة العسكرية²⁵، تتلخص مهامها في عناصر أساسية هي: إنشاء القنوات المختلفة (قنوات التمديد بالمياه الصالحة، وقنوات الصرف الصحي)، إضافة إلى جميع القنوات المتعلقة بالمشاريع الكبرى، وتشديد المنشآت البحرية وكل ما يتعلق بالنشاط البحري مثل الموانئ والمرافئ، شق الطرق وشبكات المواصلات التي تربط ما بين المنشآت المدنية، المباني المدنية وكل ما صاحبها من ملاحق وهياكل مكمل لها²⁶.

كما يضاف إلى هذه المهام عملية المراقبة والصيانة الدورية لمختلف المنشآت التابعة للإدارة المدنية أو المنجزة لصالح الهيئات والإدارات المدنية، كما تكلف المصلحة ميدانيا بكل أعمال التهيئة العمرانية وشق الطرق الجديدة أو الربط ما بين البنايات وإعادة هيكلتها لوظائف جديدة وإنشاء الساحات العمومية، وتبليط الأرضيات من أرصفة إلى غير ذلك، وذلك وفق دراسات مسبقة.

ومن أهم الأمثلة الميدانية لعمليات التي قامت بها المصلحة كان في مدينة الجزائر العاصمة وذلك في أكتوبر 1831م، منها إعادة تصحيح المخطط العام للمدينة، وتوسيع الطرق وكذا استحداث الساحات العمومية بالإضافة إلى بناء الأسواق العامة وتدعيم تحصينات المدينة²⁷، بما يتناسب مع متطلبات الثقافة الفرنسية، ولعل أبرز الأعمال في هذا الإطار مشروع ترميم مسجد كتشاوة وذلك بعد استقدام أول مهندس معماري للمباني المدنية بيار-أوغيست غيوشان، إلى الجزائر سنة 1832م²⁸، الذي أشرف على هذا المشروع.

أعمال الترميم هذه وضحت من طرف الرسام رافوازي سنة 1839م في مجموعة من الرفوعات المعمارية مستندا على رفوعات المهندسين المدنيين الذين قاموا بالعمل²⁹، وعلى اثر زيارته إلى موقع جميلة أمر الدوق دومال سنة 1839م بإرسال قطع قوس النصر الهاوية على الأرض إلى فرنسا ليعاد تركيبها تخليدا لانجازات الجيش الفرنسي في الجزائر مكلفا المهندس دولامار بهذه المهمة، إلا أن النجاح لم يكتب لها بسبب عدم استعداد سلطة الاحتلال في مدينة الجزائر لانجاز هذه المهمة، فبني القوس في مكانه³⁰.

ب. مصلحة المباني المدنية:

استحدثت مصلحة المباني المدنية بقرار وزاري في 25 مارس و 5 أوت من سنة 1843م، وقد عين هيبوليت لوبا - أستاذ بمدرسة الفنون الجميلة ورئيس قطاع الهندسة المعمارية في اللجنة العلمية بفرنسا - لرئاسة لجنة المباني المدنية الجزائرية التي تدار من العاصمة الفرنسية باريس، والقصد من هذا هو توسيع المعرفة بالحضارات القديمة التي شغلت المنطقة وكذا مراقبة ومتابعة الأعمال والمشاريع المنجزة في الجزائر. بالإضافة إلى استحداث منصب مهندس معماري للمباني المدنية الذي شغله المهندس المعماري بيار- أوغيست غيوشان الذي قدم إلى الجزائر سنة 1832م، قبل أن تكون المهمة موكلة إلى المهندسين المعماريين، كانت تؤدي من طرف الضباط العسكريين التابعين للجيش والذين تميزوا بالخبرة الميدانية وباطلاع على مبادئ الرسم والرفوعات ومختلف المراحل الميدانية التي تشملها عملية المحافظة، ثم إلى مهندسي مصلحة الجسور والطرق لذات السبب³¹، كما قام بالمهمة بعض المهندسين المرافقين للجيش الفرنسي في حملته الاستعمارية³².

وقد تم استحداث مصلحة المباني المدنية في خضم توأمة مع مصلحة مماثلة بفرنسا تحمل نفس الاسم ولذلك لم تكن خاضعة للسلطة العسكرية والمدنية الفرنسية بالجزائر، وإنما التبعية المباشرة لوزارة الحرب بباريس، ما يثبت هذا الكلام تعليمات وزير الحرب، التي حددت هذا الموضوع، من أجل الوصول إلى معرفة وتحديد المجال والحالة الوقتية للمباني والمعالم، والبقايا غير المكتملة وبقايا الفترة القديمة، لهدف إنشاء دليل علمي لأهم المباني، فالضباط في الجيش والهندسة وخاصة في مصلحة الجسور والطرق والمهندسين شبه العسكريين كانوا مدعويين للقيام بالرفوعات والرسومات، مخططات، مقاطع، لكل ما تم العثور عليه خلال التوسع وخلال الاكتشاف، وإرفاق هذه الرسومات بملاحظات تحدد كل الشواهد التي ترجعها إلى أصلها، وإعطاء أهم المحطات التاريخية المتعلقة بها.

كان الهدف من هذا العمل فهم ما تقدمه بقايا المعالم القديمة التي تحتاج إلى ترميم من معلومات تاريخية، وإلى من تعود أولوية التدخل (المصلحة المدنية أو العسكرية)، كما أن إنشاء هذه الوثيقة الأرشيفية يسهل عملية إنشاء رصيد معلوماتي حول أرض الجزائر، فالبحث عن القديم يجب أن يكون بضمان المحافظة عليه والذهاب إلى الترميم إن كان بحاجة إليه³³. وقد تم تقسيم الجزائر لثلاث مقاطعات سنة 1845م وهي الجزائر، قسنطينة، ووهران، تحت تسيير القطاعين العسكري والمدني، وإعطاء صلاحيات أكبر للقطاع المدني، في نفس السنة ضُمت الأعمال العمومية إلى وزارة الداخلية، لتقسم المهام بين كل من مصلحة الهندسة العسكرية والمصلحة المدنية بالقرار المؤرخ في 27 يناير 1846م، لتكون على النحو التالي:

(أ) المصلحة العسكرية ليست مسؤولة عن القطاع المدني وتنحصر صلاحيتها إلى ما هو تابع لوزارة الحرب.
(ب) بينما تم تقسيم مصلحة المباني المدنية إلى أربع مصالح هي: الجسور والطرق، المناجم والتقيب عن المعادن، الهندسة المدنية، المباني المدنية.

أما في ما يخص المعالم فقد طرح هذا القرار وبالتحديد في المادة رقم 06 منه الشروط الواجب توفرها من أجل التكفل بالمعالم، وهي البحث العلمي ووصف المعالم القديمة دون تمييز، تحت إشراف المفتش العام

للمباني المدنية، هذا القرار مطابق للقرار المؤرخ بتاريخ 12 أكتوبر 1845م الذي جاء فيه أن أعمال المحافظة والترميم لهذه المعالم تنجز في الأقاليم المدنية، وتحت إشراف مصلحة المباني المدنية³⁴. وفي سنة 1850م حُدد لمصلحة المباني المدنية وبوضوح كيفية المحافظة على المعالم وذلك من خلال قرار 12 نوفمبر 1850م والمحددة ب: البناء، الترميم، الصيانة الدورية للمعالم والمباني بمختلف أشكالها والتكفل بها من طرف الدولة، وكذا ترميم وصيانة المباني ذات الملكية التابعة للأهالي، بالإضافة إلى ترميم وصيانة المعالم القديمة³⁵.

والمثال في هذا الصدد مسجد أبي الحسن³⁶ الذي قوبل بأفضلية لدى والي وهران آن ذاك لويس ماجورال الذي طلب إجراء ترميم للمعلم، مقترحا المهندس المعماري المختص بالمعالم المسيحية والمهندس الرئيسي للمباني المدنية لمحافظة وهران جيلبار أوبيت لإنجاز أعمال الترميم، كتب هذا الأخير في مارس 1853م تقريراً إلى الوالي قدم من خلاله وصفاً دقيقاً للمسجد وحالته، بالإضافة إلى تقرير مالي تصوري للأعمال الواجب القيام بها.

جاء في التقرير أن المسجد يشبه إلى حد ما في أجزاء منه قصر الحمراء بغرناطة، كما ذكر اختفاء الزخارف الخارجية للمسجد، إضافة إلى زخارف المئذنة وجزء كبير من الشريط المخرم الخارجي ولاحظ حالة التدهور للمعلم، وقدم مقترحات لعمليات الترميم الواجب القيام بها.

وفي تقرير ثاني رفع إلى الوالي نفسه، قدم المهندس تأكيداً حول استحالة القيام بأعمال الترميم وخاصة للتفاصيل الدقيقة للنقوش الجصية، رغم أن الوالي أبدى إصراراً لإيجاد الطرق من أجل القيام بعمليات الترميم، وخاصة فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن الرطوبة والعوامل المناخية، حيث تم تخفيض القيمة المالية المحددة لترميم المعلم وإعادة تنظيمها من أجل القيام بأعمال أكثر دقة وخصوصية من طرف الوالي، كما أضاف في تقريره أنه يجب أن يقوم بالعملية شخص محترف أو صاحب حرفة، وتُحول العملية من عملية ترميم إلى محافظة³⁷.

ج. مصلحة المعالم التاريخية:

على هامش تدمير المساجد أو استرجاعها من أجل إيجاد مراكز لاستقرار الجيش، لذلك تم إنشاء مصلحة المعالم التاريخية بالجزائر بداية من سنة 1880م من أجل الوصول إلى القيام بعمليات ترميمية ترقى إلى الاحترافية والقوانين العالمية³⁸، حيث قامت السلطات العسكرية والمدنية الفرنسية بالتعامل مع المعالم الدينية بثلاثة أوجه³⁹:

- تغيير المهام دون المساس بالهيكل الإنشائي.
- الإصلاح من أجل التماشي مع المهام الجديدة.
- إعادة التحويل.

وفي غياب وجود المهندس المعماري المختص في المعالم التاريخية ناب عنه المهندس المعماري المختص في المباني المدنية الذي شغل وكلف بمهمة ترميم المعالم، ولحساسية ودقة وخصوصية عمليات الترميم

والتدخل، فإن المهندس المعماري للمباني المدنية لا يمكنه القيام بالعملية بالكفاءة التي تطبق من طرف لجنة المعالم التاريخية في فرنسا.

أولى مشاريع إعادة التهيئة للمعالم في الجزائر شهدتها الجامع الكبير بالعاصمة، على أثر توسعة شارع البحرية، وكذا توسعة ساحة الحكومة على حساب مسجد السيدة غير المستغل حسب التقارير، بإتباع سياسة منتهجة من طرف سلطات الاحتلال بمشاركة ضباط سامين وأصحاب القرار الإداري لإقناع الأهالي بهذه العمليات، كون المعالم الدينية من مقدسات المجتمع الإسلامي، فكانت محاولة السلطات بتهيئة هذه المعالم بما يتماشى ورغبة الأهالي، في مثال الجامع الكبير بالعاصمة تم تهيئة الواجهة المطلة على شارع البحرية، كما استحدثت الساحة الأمامية والتي استغلت في ما بعد لعقد الاجتماعات مع الأهالي والتجوال.

لكن فيما بعد أخذ مسار الاهتمام بالتراث المبني في الجزائر منحى جديدا وذلك بتسطير ووضع أهداف مسبقة، بصرف النظر عن مجهودات الأثريين والمهندسين المعماريين، وأوكلت المهمة إلى مصلحة المعالم التاريخية والتي مر بها مجموعة من المهندسين المعماريين على رأسهم إدموند دوتوا، ألبارت بالو، مارسال كريستوف، حيث قاموا بأعمال ترميمية باحترافية وتقنية⁴⁰.

عملية اكتشاف المعالم في الجزائر واكبت في فرنسا هيكلية إدارية جديدة وسياسة مستحدثة لحماية المعالم الفرنسية ووضع درجة جديدة للمهندسين المعمارية أو ما يسمى بالمهندسين المعماريين المرممين، ما عجل بظهور جدال واسع بين الأثريين والمهندسين المعماريين، لذلك كان من الواجب إيجاد حلول سريعة للوضع، تمثلت أساسا في إضافة عناصر جديدة لم تكن موجودة أصلا، يتعلق الأمر هنا بالمهندسين المعماريين المختصين في الترميم، من بين هذه العناصر هو وجوب احترام المعلم القديم وعدم إدخال أي تغيير عليه، ووجوب تكوين المهندسين المعماريين بطريقة أكاديمية كلاسيكية في مدرسة الفنون الجميلة، والأمر برمته هو تحول به نوع من التردد لمقاربة تخص الترميم المقام في فرنسا نحو الأقاليم الجديدة.

في الجزائر عام 1880م، تم استحداث منصب مهندس معماري رئيس للمعالم التاريخية الجزائرية، عين فيه إدموند دوتوا من طرف وزير التربية والفنون الجميلة الذي أراد تفعيل سياسة تراثية جديدة في المدن الجزائرية الكبرى، حيث قام دوتوا بأعمال الكشف عن تيمقاد المدينة القديمة الذي اعتبرت بومباي الجزائر، وأكبر موقع حفرة أثرية في شمال إفريقيا، وقد نجح المهندس بالو في سنة 1889م بوضع طريقة احترافية لصالح مهندسي المعالم التاريخية، هذا الأخير الذي بقي 30 سنة على رأس إدارة مصلحة المعالم التاريخية، تحت الإدارة المركزية ببباريس، وتكفل بترميم الكثير من المعالم التي تعود للفترة الرومانية وأدار العديد من الحفائر الأثرية وخاصة جميلة وتمقاد .

خلال سنة 1900م، قام بصياغة تقارير سنوية لوزارة التربية والفنون الجميلة حول حالة تطور الأعمال، هذه التقارير، نافست التقارير التي كان يعدها الأثري ستيفن غزال الذي أشغل كأستاذ بالمدرسة العليا للآداب بالجزائر العاصمة، والمتعلقة مباشرة بحفريات المواقع التابعة لمقاطعة قسنطينة، وابتداء من سنة 1890م شرع في صياغة حولية أثرية إفريقية منشورة من طرف المؤسسة التاريخية الجزائرية ثم من طرف المدرسة الفرنسية بروما، وساهم في تطوير طريقته الخاصة في القراءات التاريخية والتي دعمها مجموعة أخرى من الأثريين⁴¹.

إضافة إلى الباحثين المستشرقين السابقين نذكر كل من جيروم كاركوبينو الذي شغل منصب مساعد مفتش للآثار القديمة، وأوجان ألبيرت الذي عين في مصلحة المعالم القديمة الجزائرية التي استحدثت سنة 1923م، كما واصل ألبيرت بالو مهمته بصفته مهندس رئيس للمعالم التاريخية المتمثلة في العمليات الترميمية التي بدأها دوتوا بتلمسان، وبدأ عمليات جديدة في العاصمة⁴².

د. مصالحي الحفظ ذات الصبغة البحثية:

1. جمعية الجغرافيا والآثار لوهران: تأسست هذه الجمعية عام 1878م قصد العناية بالمعطيات التاريخية والمعالم الأثرية لإقليم وهران (الغرب الجزائري) وشرعت في إصدار نشرية خاصة بها، ثم تخصصت في نشر المعلومات الأثرية وحدها ابتداء من عام 1881م وأصبحت تصدر كل ثلاثة أشهر ثم أسست الجمعية متحفا خاصا بها عام 1884م، وجمعت التحف التي جلبها الضباط العسكريون أشهرهم دوماغت، وقد حمل المتحف اسمه بعد وفاته، كما نشرت العديد من الدراسات حول المواقع الأثرية الرومانية بالجزائر واشتهر بالكتابة على صفحات النشرة الباحث دومارن الذي اهتم بآثار ما قبل التاريخ⁴³.

2. الأكاديمية الفرنسية للنقوش والفنون: كلفت بمهمة جمع كل النقوش والكتابات وإرسالها إلى فرنسا وان تعذر اقتلاع الحجارة فيجب نسخها بعناية فائقة وتصويرها إن أمكن. من بين المنتسبين لها روني كانيا.
3. المعاهد الجامعية: (البحوث الأكاديمية): وأهمها المعهد العالي للآداب بالجزائر الذي تأسس عام 1880م عين على رأسه إميل ماسكوري حيث أسس مجلة التواصل الإفريقي عام 1882م لنشر النقوش اللاتينية كما درس بها ستيفن غزال عام 1890م ورفي لرتبة أستاذ كرسي سنة 1894م اعترافا بإسهامه العلمي وخاصة في الغرب الجزائري.

ونضيف التقارير التي كتبها للمعهد مراسلون من ضباط الجيش من بينهم لابلانشير الذي قام برحلة نحو الغرب الجزائري عام 1882م قادته إلى الوقوف على معالم أثرية متنوعة في مقدمتها أطلال تحصينات رومانية، وتقارير الأب هنري بروي في فترة ما قبل التاريخ في منطقة الغرب الجزائري وخاصة موقع المويح على شكل مؤلف تحت عنوان إفريقيا ما قبل التاريخ، ونضيف تأسيس مجلة ليببكا عام 1953م التي نشرت عام 1954م أكبر اكتشاف تم من خلاله العثور على بقايا بشرية من الباليوليتي الأسفل وذلك في موقع تيغنيف بالقرب من معسكر، من طرف الباحث أرامبورغ وما نشره ليونال بالو حول فترة ما قبل التاريخ⁴⁴.

انعكاسات السياسة الفرنسية على أصالة المعالم التاريخية بالجزائر:

عرفت السياسة الفرنسية المنتهجة من طرف الإدارة الخاصة على المعالم والمواقع الأثرية انعكاسات مختلفة على الجانبين النظري والميداني، إتباعا للخلفية الفكرية لمن قام بالبحث والتقصي عن هذه الآثار أولا ثم التدخل عليها في مرحلة ثانية، يمكن أفراد مرحلتين هامتين في مسار تطور مفهوم حماية وترميم المعالم التاريخية بالجزائر، الأولى نظرية تصب في خانة تبرير وتجسيد فكرة الاحتلال كما سبق الإشارة إليه، حيث اتسمت مجمل أفكار وبحوث هذه الفترة بالذاتية ما أدى إلى بروز انعكاساتها المباشرة على تعامل السلطات الفرنسية وخاصة العسكرية مع مقومات التراث المعماري والأثري الجزائري.

أما الثانية فهو تركيز جل الجهود والبحوث الميدانية على الآثار غير الإسلامية، أو تحويل الأخيرة إلى منشآت تابعة لإدارة المحلية تتناسب وحاجياتها وتلبية لمطالب حتمية أملت الظروف السياسية حسب رأي من قام بعملية الترميم والأمثلة على ذلك كثيرة على كامل القطر الجزائري، والمدن الكبرى خاصة بالتركيز على المعالم الدينية.

من أهم النتائج السلبية لسياسة تعامل السلطات الفرنسية مع المعالم التاريخية بالجزائر هو هدم وإتلاف العديد من معالم القرون الوسطى والفترة الحديثة، وقد طالت هذه السياسة حتى المنقولات الأثرية التي حوت إلى فرنسا بدعوى إنشاء متحف الجزائر بباريس وبيع العديد منها في السوق السوداء .

كما لا يمكن أن نغفل الانعكاسات الإيجابية للسياسة الفرنسية على المعالم والمواقع الأثرية بالجزائر من باب إعطاء كل ذي حق حقه، حيث تمثلت أساسا في اكتشاف معالم ومواقع أثرية لم يعثر عليها من قبل مطلقا والقيام بما يلزم من عمليات لتوثيقها وإنشاء أرشيف خاص بها من خلال عمليات الجرد والدراسة الميدانية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر والتخصيص نتائج الحفريات التي قام بها الباحثون المستشرقون في مناطق متفرقة في شمال الجزائر كحفريات تمقاد وحفريات سدراتة بورقلة وحفريات ما قبل التاريخ بكل من عين الحنش بسطيف وبئر العاتر بتبسة وتعنيف بمعسكر.

البيبلوغرافيا:

¹ Jean Etienne Guettard; Jean Benjamin de La Borde; Edme Béguillet, Voyage pittoresque de la France, Paris, chez Lamy, 1784.

² Jennifer J. Carter, Recreating Time, History, and the Poetic Imaginary: Alexandre Lenoir and the Musée des Monuments français (1795-1816), A thesis submitted to McGill University in partial fulfillment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy, Montréal, 2007, p 49,65.

³ Revue des Deux Mondes, Période Initiale, tome 5, 1832 , pp 607-622.

⁴ Paul iocna-prat, le patrimoine culturel entre le national et local, chances et limites de la décentralisation, thèse de doctorat, université d'angers, 2009, p79.

⁵ Françoise Choay, L'allégorie du patrimoine Editions du Seuil, Paris, 1988. p3

⁶ Paul iocna-prat, op cit , p87

⁷ Erneste Pariset, les monument historiques, chapitre II mesures de conservation avant 1887, thèse doctorat, faculté de droit de Lyon, université de France, 1891, p 20-21.

⁸ L. Tuetry, nouvelles archives de l'art Français, Revue de l'art Français Ancien et Moderne, tome 17, librairie de société T.de noble, Paris, 1973, p18.

⁹ Paul iocna-prat, opcit, p143_133.

¹⁰ Bensaadi Toubal Djamila, recommandation pour l'élaboration d'un processus normatif de sécurisation d'un projet de restauration, magistère, école polytechnique d'architecture et d'urbanisme, EPDAU,2013,p14.

¹¹ Xavier gille, Victor ruprich robert, architect(1820_1887),2013, p19

¹² Paul iocna-prat,opcit,p123-124

¹³ Xavier gille, op cit, p19.

¹⁴ Albert Grenier, les monuments antiques cent ans de conservation et de recherches, congrès archéologique de France 97^e session paris 1934, tome 1, picard libraire, paris; 1936, p 367.

¹⁵ M.Letronne, sur l'art de triomphe de thevest (tebessa), extrait de la revue archéologique de 15 aout 1847, librairie archéologique de leu, Paris, 1847, pp,3-16.

¹⁶ Ibid, p 180.

¹⁷ Khédidja BOUFENARA, Le rôle du Génie militaire dans la production des villes coloniales en Algérie. Annaba et Constantine, thèse doctorat, univ mantouri constantine, p 179.

¹⁸ Saddek BENKADA, Savoirs militaires et modernité urbaine coloniale. Le rôle des ingénieurs du génie dans la transformation des villes algériennes : le cas d'Oran (1831- 1870), Insaniyat n°s 23-24, janvier – juin 2004, p137.

¹⁹ كميل ريسليز ، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها(1830-1962) ، ت نذير طيار ، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، 2016،ص 55.

²⁰ Perrine Ournac, Archéologie et inventaire du patrimoine national , recherches sur les systèmes d'inventaire en Europe et Méditerranée occidentale (France, Espagne, Grande Bretagne, Tunisie). Comparaisons et perspectives, thèse doctorat, univ toulouse, France, 2011, p36.

²¹ خطاب زينب، الإضافات والتعديلات المعمارية بالجامع الكبير بتلمسان في ظل الاحتلال الفرنسي دراسة توثيقية، مذكرة ماجستير، قسم علم الآثار، جامعة تلمسان، 2016-2017، ص 77.

²² خوادجية سميحة حنان، حماية الممتلكات الأثرية في ظل قانون التراث الثقافي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري فسنطينة، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 75.

²³ Saddek BENKADA, op cit, p 144.

²⁴ Nabila Oulebsir, La découverte des monuments de l'Algérie. Les missions d'Amable Ravoisié et d'Edmond Duthoit (1840-1880), dans Figures de l'orientalisme en architecture (édité par C. Bruant, S. Leprun et M. Volait, REMMM, n° 73-74, 1994, p72.

²⁵ خطاب زينب، المرجع السابق، ص 75.

²⁶ Khédidja BOUFENARA, op cit, p 179.

²⁷ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine monuments musées et politique coloniale en Algérie(1830-1930), éditions de la maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, p 84.

²⁸ Ibid, p 96

²⁹ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p88.

³⁰ محمد بشير شنيبي، علم الآثار، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 50.

³¹ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p 96.

³² سمي أيضا هؤلاء المهندسون بمهندسي الحملة الاستعمارية كونهم يحملون صبغة شبه عسكرية.

³³ CAOM,F,1589,Lettre de Ministère de ma Guerre, Duc de Dalmatie, au Marichal Bugeaud, gouverneur général de l'Algérie, Paris, 29 nov 1843.

³⁴ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p 97.

³⁵ . Ibid, p97

³⁶ مسجد أبي الحسن التتسي الواقع بالقرب من الجامع الكبير وسط مدينة تلمسان والمشيّد في عهد الزيانيين.

³⁷ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p 97.

³⁸ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p 181.

³⁹ هذه الأوجه الثلاثة تشترك في مشروع واحد ألا وهو تغيير نمط هذه المعالم، وما يجدر الإشارة إليه هو توظيف مصطلح الترميم في التقارير والمراسلات العسكرية من أجل التعبير عن مختلف عمليات التدخل على المعالم الدينية في الجزائر.

⁴⁰ Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p20

⁴¹ Ibid, p 181.

⁴² Nabila oulebsir, les usages du patrimoine, op cit, p 182.

⁴³ محمد بشير شنيبي، المرجع السابق، ص 60.

⁴⁴ محمد بشير شنيبي، المرجع السابق، ص 77.